# الشرق الأوسط ومشروع مارشال

بقلم أحمد حسنى أحمد ، وإبراهيم سعد الدين

أحدثت الحرب العالمية الثانية تأثيرا حاسما فى الاقتصاد العالمى ، إذ خلقت مجموعة من المشاكل الاقتصادية . فقد تعرضت أوربا لتدهور كبير فى كفايتها الانتاجية، بسبب التدمير والانهاك . بينما زادت الكفاية الانتاجية للولايات المتحدة ، نتيجة لارتفاع معدل الاستثمار، كرد فعل، لتجمع رؤوس الأموال وتوسع الصناعات التى كانت تخدم النشاط العسكرى خلال الحرب .

وأصبح تعمير المرافق الانتاجية ضرورة ملحة لزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب الأوربية . وتعتبر أمريكا المصدر الأساسى للحصول على المعدات الرأسمالية اللازمة لعملية التعمير والإنشاء . غير أن الدول الأوربية لم تكن تملك العملة الأمريكية الكافية لتمويل مشترياتها من الولايات المتحدة ولذلك لجأت إلى الاقتراض من الحكومة الأمريكية ، ولكن هذه القروض لم تكن تتناسب وضخامة مشروعات التعمير ، وانتهزت الحكومة الأمريكية الفرصة فاقترح وزير خارجيتها مسترجورج مارشال، مشروعا للانعاش الأوربى وقبلت هذا الاقتراح ١٦ دولة أوربية، اشتركت مع الولايات المتحدة فى مباحثات انتهت باتفاقية باريس فى ١٦ إبريل سنة ١٩٤٨ .

ومحور المشروع ـ طبقا لما جاء فى قانون التعاون الأوربى الذى أصدرته الحكومة الأمريكية في ٤ ابريل ١٩٤٨ـ أن تقدم الحكومة الأمريكية قروضا ومنحا إلى حكومات الدول المشتركة ، لتمدها بالأرصدة الكافية لتمويل وارداتها من سلع معينة يحددها البرنامج الذى تعينه الحكومة الأمريكية

بالاتفاق مع الدول المشتركة .

والهدف الأساسى للمشروع هو تدعيم الرفاهية العامة للولايات المتحدة ، وتعزيز سياستها الخارجية عن طريق المساعدات الاقتصادية والمالية للدول الأجنبية ، التى تتعهد بالتعاون فيما بينها ، لانشاء وإصلاح الأحوال الاقتصادية الضرورية لتحقيق الرخاء والسلام العالميين .. وواضح من النص الوارد فى الديباجة أن المشروع يستهدف خدمة مصلحتين رئيسيتين للولايات المتحدة : الأولى اقتصادية والثانية سياسية .

فالاقتصاد الأمريكى مهدد بأزمة خطيرة ، حيث أن ارتفاع الطاقة الإنتاجية الأمريكية لا يقابلها اتساع مماثل فى الطاقة الشرائية ، سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها فى الدول التى تتعامل معها . ومن ناحية أخرى نجد أن معدل الاستثمار الأمريكى قد ارتفع إلى مستوى أعلى منه فى أى بلد آخر بحيث أصبحت معدلات الأرباح خارج الولايات المتحدة أعلى منها داخلها . ونجد رؤوس الأموال الأمريكية أنه من مصلحتها أن تهاجر إلى الخارج . ولكى تستطيع هذه الأموال أن تجد مجالا مفتوحا للاستثمار ، يجب أن يسمح النظام السياسي السائد فى البلدان المستوردة لها ، بحرية استيراد رؤوس الأموال .

ولكن الحرب خلقت اتجاها قويا فى الدول الأوربية والدول الخاضعة للنفوذ الأجنبى ، هدفه التحرر من سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية . وكانت دول أوربا الشرقية أبرز المناطق التى ظهر فيها هذا الاتجاه ، حيث إنها كانت مجالا للاستثمارات الأجنبية فى فترة ما بين الحربين . وهكذا أصبح من مصلحة الولايات المتحدة أن تحاول تكوين كتلة من الدول التى تحتفظ بنظام يسمح بانتقال رؤوس الأموال لتقف سدا فى وجه التيار الجديد(١) ولذلك نص المشروع

---

(١) الخطوط الرئيسية لبرنامج الأنعاش الأوربى . مذكرة الحكومة الامريكية إلى لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكى فى ١٩ ديسمبر ١٩٤٧ ص ٢٦ - ٢٧

على ضرورة القضاء على سياسة القومية الاقتصادية التى اتبعتها الدول الأوربية فى الفترة بين الحربين ، وأن يقوم برنامج الإنعاش الجديد على أساس تسهيل زيادة نمو التجارة الدولية للبلدان المشتركة بعضها مع البعض الآخر ، وذلك بتطبيق جميع الوسائل، بما فى ذلك تقليل الحواجز الجمركية التى تعرقل مثل هذه التجارة ، كما أن الحكومة الأمريكية حاولت أن تفرض هذه السياسة فى اتفاقية هيئة التجارة الدولية التى اقترحها مؤتمر هافانا فى نوفمبر ١٩٤٧ .

ولكى نوضح أثر هذا المشروع بالنسبة إلى الشرق الأوسط لا بد أن نتبين آثاره على الدول الأوربية المشتركة، نظرا للتداخل الاقتصادى بين دول الشرق الأوسط والدول المشتركة فى المشروع.

ليس هناك شك فى أن المشروع سيحقق إنعاشا وزيادة فى إنتاج الدول المساهمة فيه، وذلك بالنسبة إلى مشتريات انتاجيها المالية .ولكن ما هو الاتجاه الذى سيتخذه الاقتصاد الأوربى بعد انتهاء المشروع ؟ يتضح ذلك من دراسة تقرير مؤتمر باريس، والتعديلات التى أدخلتها الحكومة الأمريكية عليه، ويحو هذا الاتجاه نحو انقاص الاستثمارات الرأسمالية فى أوربا . وتشجيع الاستثمارات الاستهلاكية . فقد جاء فى تقرير الحكومة الأمريكية (١) أن نمو الصناعات الرأسمالية فى أوربا قد تضخم، وبذا لا يصح أن يتعدى الحجم القائم . ومن ناحية أخرى نجد أن المشروع يهتم بانعاش الزراعة والصناعات الاستهلاكية أكثر من الصناعات الانتاجية، وخاصة صناعة الصلب والصناعات الهندسية . فالتقرير يذكر أن الفحم والأسمدة هما السلعتان الرئيسيتان للانعاش الأوربي وكذلك النقل الداخلي ، بينما ينص فى نفس الوقت علي تقليل أهمية آلات استخراج الصلب وكثير من المنتجات الرئيسية .

---

(١) مصدر سابق ص ٧٤

وهكذا نجد أن المشروع يسعى بوضوح إلى زيادة الانتاج الزراعى فى أوربا ، وزيادة السلع الاستهلاكية علي حساب الصناعات الثقيلة ، وهكذا يرى حدوث انقلاب فى الهيكل الانتاجى الأوربى، وتحويله إلى الانتاج الاستهلاكى .

والآن ما هو رد الفعل الذى يحدثه مثل هذا التغيير فى اقتصاديات الشرق الأوسط ؟ لقد كانت أوربا فى الفترة بين الحربين العميل الأساسى لدول الشرق الأوسط فى تصدير المعدات الانتاجية، والسلع الاستهلاكية ، واستيراد المواد الخام ، والمواد الغذائية التى تنتجها هذه المنطقة . ويحتاج الشرق الأوسط فى المرحلة الحالية من تطوره الاقتصادى إلى التوسع فى استيراد المعدات الانتاجية لتنفيذ المشروعات الصناعية التى يزمع إنشاءها . وتتوقف مقدرة الشرق الأوسط على هذا التوسع على إمكانية التوسع فى تصدير السلع التى اعتاد تصديرها .

غير أنه لا يوجد ما يدعو إلى توقع زيادة صادرات الشرق الأوسط فى السنوات المقبلة ، زيادة تعادل الزيادة المطلوبة فى وارداته من السلع الانتاجية ولذلك كانت بلدان الشرق الأوسط التى تجمعت لها أرصدة استرلينية خلال الحرب ــ تستطيع أن تستفيد من هذه الأرصدة فى تمويل الفرق المدين فى ميزانها التجارى . وهذا يعنى أنها تعتمد علي انجلترا بالذات، وبلدان المجموعة الاسترلينية بوجه عام ــ فى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لتنفيذ مشروعات الانعاش الاقتصادى . ولكن هل تستطيع انجلترا بعد تنفيذ مشروع مارشال أن تمون الشرق الأوسط بحاجياته من هذه المعدات ؟

تتبين من دراسة المشروع أن نمو الصناعات الرأسمالية فى أوربا احتمال ضعيف، وأن أوربا ستظل معتمدة على الولايات المتحدة فى استيراد حاجياتها من منتجات هذه الصناعات . وعلى هذا فان أوربا لن تستطيع أن تورد للشرق الأوسط ما يحتاج إليه من المعدات الانتاجية . ويصبح علي بلدانه أن تعتمد على الولايات المتحدة فى استيراد هذه الأنواع .

على أن مقدرة الشرق الأوسط على استيراد السلع الانتاجية من الولايات المتحدة تتوقف على صادراته إليها . ويتضح من دراسة ميزان تجارة دول الشرق الأوسط مع الولايات المتحدة . أنه دائما فى مصلحة الأخيرة . حيث أن السلع الرئيسية التى ينتجها هذا الأقليم . وعلى الأخص القطن . ليست مما تحتاجه أمريكا . وعلى هذا نستطيع أن نتنبأ بضعف إمكانية دول الشرق الأوسط التوسع فى استيراد المعدات الرأسمالية . وبالتالى ضعف نجاح مشروعات الإنشاء والانعاش التى تزمع القيام بها . اللهم إلا إذا عقدت قروضا مع الحكومة الأمريكية . أو قبلت مشروعاً مماثلا لبرنامج الإنعاش الأوربي . وهو مالا يتفق مع مصلحة الشرق الأوسط .

وللمشروع أثر آخر : فدول أوربا تحتاج إلى البترول لتنمى صناعاتها . ولا يكفى الفائض من إنتاج البترول فى الولايات المتحدة لإشباع رغبات الدول الأوربية ، ولذلك توجه أمريكا اهتمامها إلى الحصول على نصيب ممتاز فى استغلال بترول الشرق الأوسط . فهى تحاول أن تحصل على امتيازات جديدة وأن تدعم الامتيازات القائمة . وليس هناك شك فى أن حاجة الولايات المتحدة إلى بترول الشرق الأوسط سوف تزداد عند ما يبدأ تنفيذ برنامج الانعاش الأوربى الذى تتعهد فيه الحكومة الأمريكية بتصدير كميات كبيرة من البترول إلى الدول الأوربية . وهكذا نجد أن مشروع مارشال سوف يؤدى إلى ازدياد حدة حرب البترول القائمة فى الشرق الأوسط . ومن المتوقع أن تلجأ الحكومة الأمريكية إلى أساليب الضغط السياسي لكى تكسب النصر فى هذه الحرب .

هذا فيما يتعلق بالبترول ، أما فيما يختص بالمنتجات الأخرى للشرق الأوسط ، فاننا نجد أن القطن سوف يتأثر بالمشروع تأثيرا كبيرا . فبرنامج الانعاش الأوربى يمد دول غرب أوروبا بكميات كبيرة من القطن الأمريكى

وبذلك يقضى على المركز الممتاز الذى يتمتع به القطن المصري في هذه البلدان وعلى الأخص بعد الحرب الأخيرة، نتيجة مشكلة الدولار . وقد تحقق هذا الاحتمال بصورة جزئية فى الشهر الماضى ، عند ما امتنعت مصانع لانكشير عن شراء القطن المصرى . غير أنه لايحتمل أن تؤدى هذه الشركة إلى انخفاض أسعار القطن المصرى عن مستواها العادى ، حيث أن هذا المحصول وجد له أسواقا جديدة فى شرق أوربا والبلدان الخارجة عن نطاق البرنامج الأوربى . فقد عقدت روسيا أخيرا اتفاقا تجاريا مع الحكومة المصرية لمقايضة القمح الروسى بالقطن المصرى . كما أن بلادا أخري مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا تشترى كميات كبيرة من القطن المصرى لتغذية الصناعات القطنية التى بدأت تنتعش فيها، وعلى ذلك لايحتمل أن يكون الأثر الذى سوف يحدثه برنامج الإنعاش الأوربى على القطن المصرى . انخفاضا فى السعر، وإنما تحويل الأسواق من غرب أوربا إلى شرقها .

وهناك نقطة أخري ينبغى أن نعرض لها، وهى أن بعض الصحف أشارت أخيرا إلى أن الحكومة الأمريكية تفكر فى عرض مشروع لإنعاش الشرق الأوسط، مماثل لبرنامج الإنعاش الأوربي. فلو تحقق هذا الخبر فان معناه أن الحكومة الأمريكية تسعى الى السيطرة على اقتصاديات الشرق الأوسط سيطرة مباشرة . فقد رأينا أن برنامج الإنعاش الأوربى ينص علي ضرورة إشراف الحكومة الأمريكية على كيفية انفاق الأرصدة التى تقدمها الى الحكومات الأوربية . ولا شك في أن الحكومة الأمريكية سوف تضع هذا الشرط أساسا لبرنامج الشرق الأوسط لوصح الخبر.

وعند ما نطالع المذكرة التفسيرية للبرنامج الأوربى نجد أن الحكومة الأمريكية تنظر إلى الشرق الأوسط كمصدر للمواد الخام . فهى ترى أن التجارة الدولية ينبغى أن تتحرك داخل مثلث : ضلعه الأول يصل الى أمريكا وغرب أوربا ، والضلع الثانى يصل بين أوربا

والشرقين الأوسط والأقصى . والضلع الثالث يصل بين الشرق والولايات المتحدة . والوظيفة التي يؤديها الشرق الأقصى في هذا المثلث هي توريد الذهب الخام إلى أمريكا . واستيراد السلع الاستهلاكية من أوربا . وعلى ذلك فإن الدور الذي تتوقع أن تسعى إليه الحكومة الأمريكية في برنامجها للشرق الأوسط هو زيادة إمكانية الشرق الأوسط لانتاج المواد الخام . وعلى الأخص البترول . ومن المحتمل أيضاً أن يشمل البرنامج الانتاج الزراعي لزيادة الخامات الغذائية بالذات .

وهكذا نستطيع أن نستنتج أن البرنامج المزعوم للشرق الأوسط سوف يكون محوره — لو تحقق — الاحتفاظ بالشرق الأوسط كاقليم زراعي ، وأضعاف إمكانياته الصناعية . ووقف عملية التطور التي تأخذ مجراها في المرحلة القائمة نحو الانتاج الصناعي .

والأساس الثاني الذي ينتظر أن يقوم عليه المشروع هو حرية التجارة وإلغاء الحواجز الجمركية . وقد اقتنعت دول الشرق الأوسط قبل الحرب الأخيرة أن الحماية الجمركية ضرورة جوهرية لسلامتها الاقتصادية . فلو زالت هذه الحماية فان معنى ذلك تعزيز عوامل تأخير التطور الصناعي . ولقد رفضت أغلب دول الشرق الأوسط نص حرية التجارة في اتفاقية التجارة الدولية التي وضعها مؤتمر هافانا ، لأنها وجدت أن هذا النص يتنافى مع مصلحتها الاقتصادية .

وثمت أمر آخر وهو أن الشرق الأوسط مازال يعاني استغلال رؤوس الأجنبية ، وقد ظهر في معظم أجزائه اتجاه قوي للتخلص من السيطرة المالية الأجنبية ، ومثل هذا الاتجاه لايجد مساعدة أمريكية من هذا الضرب .

وقد يرد على ذلك بأن الشرق الأوسط لابد أن يلجأ إلى رؤوس الأموال الأجنبية ، لتنفيذ مشروعات الإنعاش الاقتصادي على نطاق واسع . وهو الرأي الذي نادى به بونيه Bonne في كتابه « التطور الاقتصادي للشرق الأوسط »

إذ ذكر أن تمويل مشروعات الشرق الاوسط يحتاج إلى ١٠٠٠ مليون جنيه لاتستطيع الرأسمالية القومية فى دول الشرق الأوسط أن تقدم سوى ٣٠٠ مليون جنيه . ولذلك ينبغي لهذه الدول أن تترك بابها مفتوحا لرأس المال الاجنبي .

وعندما ندرس تاريخ الإستثمارات الأجنبية فى الدول المتأخرة نسبياً نجد أنها تتجه نحو الصناعات الإستخراجية ، وصناعة النقل والتجارة الخارجية . ولا تتجه إلى الصناعات الأخرى التى تنافس الصناعات القائمة فى البلدان المصدرة لرؤوس الأموال . وتشمل عملية التصنيع المطلوبة للشرق الأوسط ، إقامة صناعات إنتاجية واستهلاكية ، وهذه الصناعات تتعارض مع المصالح الأجنبية ولذلك فان السماح بتدفق رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية — وهى النتيجة الضمنية للمساعدة لن يؤدى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية للشرق الأوسط .